2 – التنوع الطائفي في لبنان منذ الاستقلال حتى 1975م

Sectarian diversity in Lebanon from independence until 1975 AD

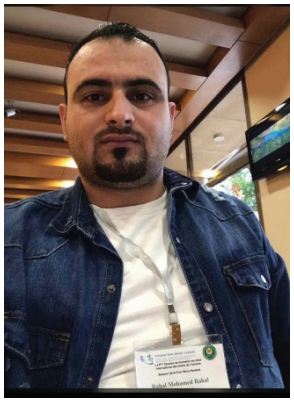

بقلم الدكتور: رحال محمد الرحال

باحث في التاريخ الحديث والمعاصر، حائز على الدكتوراة في التاريخ الحديث والمعاصر من جامعة بيروت العربية 2023

Dr. Rahhal Mohammad ALRAHAL

Researcher in modern and contemporary history ،Holds a PhD in Modern and Contemporary History from Beirut Arab University 2023

rahhalrahhal722@gmail.com

الملخص:

تعتبر الجمهورية اللبنانية من الدول ذات التركيبة السكانية المختلفة عن كل ما يحيطها بسبب الأوضاع التاريخية التي مر بها لبنان منذ القدم، كما لعبت الطبيعة الجبلية دوراً مهماً في جعل الأقليات من جبل لبنان ملجأ لها في ظل الاضطهاد والمضايقات التي تعرضت لها تلك الأقليات على مر التاريخ، هذا الأمر تُرجم بشكل واضح بعد إعلان لبنان الكبير ونيله الاستقلال في أواسط القرن العشرين، وقد صمدت الطوائف فيما بينها

لمدة ثلاثين سنة كالنار تحت الرماد، لكن ما لبث الوضع أن انفجر الوضع في الحرب الأهلية التي استمرت خمسة عشر عاماً وانتهت باتفاق الطائف الشهير الذي قولب وشرعن الحالة الطائفية في لبنان.

Abstract

The Lebanese Republic is considered one of the countries with a different population composition than all that surrounds it because of the historical conditions that Lebanon went through since ancient times. The mountainous nature also played an important role in making minorities from Mount Lebanon a refuge for them in light of the persecution and harassment that those minorities were subjected to throughout history. This matter was clearly translated after the declaration of Greater Lebanon and its attainment of independence in the middle of the twentieth century, and the sects stood firm among themselves for thirty years like fire under the ashes, but soon the situation exploded in the civil war that lasted for fifteen years and ended with the famous Taef Accord that molded and legitimized The sectarian situation in Lebanon.

مقدمة

نشأت الجمهورية اللبنانية سنة 1920م في ظروف معقدة شهدتها المنطقة العربية عشية سقوط الخلافة العثمانية، وذلك نتيجة دخولها الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدى إلى تفككها نتيجة خسارتها في تلك الحرب، ممّا افسح المجال للدول الأوربية للبحث ليس عن موطئ قدم في المنطقة فحسب بل إلى السيطرة على المنطقة ككل، وذلك تحت مسميات تغلف في طياتها الاحتلال، وكانت التسمية انتداب، وذلك وفق صك حدد علاقة الدول المُنتدِبة والمُنتدَبة، الأمر الذي خفف من وطأة مقاومة الشعوب العربية لهذا الاحتلال ولو بعض الشيء.

ومن الدول الاوربية التي سيطرت على منطقة سورية الطبيعية كانت فرنسا وبريطانيا، وتم اقتسام المنطقة فيما بينهما كما هو معروف باتفاقية سايكس بيكو سنة 1916م.

لكن ما يهمنا في هذا البحث هو الحالة الطائفية في لبنان المختلفة كلياً عن محيطها العربي من جهة وجذورها التاريخية التي تمتد إلى قرون خلت من جهة أخرى، وأثر هذا التنوع على الحرب الاهلية اللبنانية. تعتبر منطقة جبل لبنان على وجه الخصوص ذات طبيعة جبلية وعرة استقطبت كافة الأقليات المنبوذة من الدولة العباسية ومن تلاها ممن حكم المنطقة، وما يفسر هذا الأمر هو التبدلات الديموغرافية التي حصلت في منطقة جبل لبنان على وجه الخصوص آخرها وبشكل مفصلي «الحرب الأهلية» التي حصلت بين الموارنة والدروز التي غيّرت وجه المنطقة الديموغرافي.

وقد عرضت لهذه المعلومات التاريخية مع بعض التقديم والتأخير لفهم السبب الكامن وراء تجذّر الطائفية في الحالة السياسية في لبنان ومن ورائها المجتمع، الأمر الذي أدى إلى الكثير من الخلافات حول القضايا المختلفة التي أدت بدورها إلى تجدّد الحرب الأهلية سنة 1975م، وقد استمرت الحرب لمدة 15 سنة غيّرت وجه لبنان بعد أن نهض على يد كل من الرئيسين كميل شمعون وفؤاد شهاب.

تعتبر الحرب الأهلية اللبنانية ترجمة للاقتسام في المواقف الذي عانته الطوائف من الوجود الفلسطيني وأنشطته في لبنان، حيث بدأت من حادثة عين الرمانة المعروفة، ولفهم حالة الاصطفاف الطائفي في تلك الفترة لابد من العرض للمكونات الرئيسية في لبنان وأجنداتها ومواقف كل منها من الوجود الفلسطيني الذي أدى إلى تلك الحرب.

أهمية الموضوع:

تعتبر الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1975م من الأحداث المهمة التي عصفت بالمنطقة العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، لذا من الأهمية بمكان تسليط الضوء على الأسباب الطائفية التي أدت إلى اندلاع هذه الحرب.

ولفهم هذه الأسباب لا بد من العرض لتاريخ الطوائف في لبنان منذ نشأته من جهة والدور الفاعل التي قامت به بعض الطوائف في تأجيج هذه الحرب واستمرارها من جهة أخرى.

الإشكاليات:

1. ما هو الدور السياسي والسيادي للطوائف اللبنانية في إدارة الدولة؟
2. هل لعب الانقسام الطائفي تاريخياً دوراً في إشعال الحرب الاهلية؟
3. هل لعبت طائفة بعينها دوراً أساسياً في هذه الحرب وما سبب ذلك؟
4. ما هي الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى تسوية وما دور الدول العربية فيها؟

الفرضيات

5. لو كان هناك دورٌ سياسي واضح تجاه القضايا العربية والدولية من الطوائف اللبنانية، إلى ماذا كانت ستؤول الأمور؟
6. لو لم يكن هناك انقسام طائفي، ما هو العامل الذي كان سيلعب دوره في تأجيج الحرب الأهلية؟
7. لو لم تنقسم بعض الطوائف سواء في لعب دورها في الحرب الأهلية أو الإحجام عن الانخراط فيها، ما النتائج التي كانت ستفضي إليها؟
8. لو لم تلعب الأطراف العربية والدولية دوراً مهماً في تهدئة الأوضاع والوصول إلى اتفاق الطائف ماذا كان سيحل بالأزمة؟

التمهيد

بطبيعة الحال تتنوع الجماعات الدينية والطائفية التي تقوم عليها الدولة، لكن في الأعم الأغلب هناك جماعة او طائفة مهيمنة بحكم العدد والانتشار، إلا أن لبنان كان شاذاً عن هذه القاعدة، فهناك طوائف عديدة مختلفة تقطن فيه منذ مئات السنين مع تبدلات بسيطة في أماكن سكنهم، والجدير ذكره انه لا أحد من هذه الطوائف يمتلك أكثرية عددية تجعل له الحق بإدارة زمام الأمور، هذا الأمر ولّد خلافاً كبيراً في توزيع المناصب في الدولة الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية وتحت الوصاية الفرنسية.

فقد حدد الدستور اللبناني الذي صدر بمباركة فرنسية عدد الطوائف بسبع عشرة طائفة، إلا أن هناك ثلاث طوائف ذات نسبة سكانية تكاد تكون متقاربة ومتفوقة على باقي الطوائف، وهي الموارنة والسُنة والشيعة، الأمر الذي جعل لها الحق في تولي الرئاسات الثلاث، الجمهورية الوزراء والمجلس النيابي على التوالي، وفق نظام الحكم البرلماني المتّبع.

الفصل الأول: المسلمون في لبنان بعد الاستقلال

تعتبر مرحلة ما بعد الاستقلال من المراحل العصيبة في تاريخ الدول على وجه العموم، وفي تاريخ الشعوب على وجه الخصوص، وذلك بسبب ما يعتري عملية الاستقلال من مخاطر وتوزيع مناصب سياسية ربما مناطق على حساب مناطق، فكيف الحال بلبنان البلد ذي التكوين الطائفي منذ قرون خلت، فقد اصطدم بعقبة دستورية كبيرة في الفترة التي تلت استقلاله وعرفت بأزمة المرسومين 49، 50 اللذين نصّا على محاصصة طائفية بغالبية مسيحية في مجلس النواب. وسأقسم هذا الفصل إلى مبحثين اثنين: الأول أزمة المرسومين والثاني المرسوم الذي نظّم وجود المسلمين ادارياً في لبنان وهو المرسوم 18 لسنة 1955.

أولاً: أزمة المرسومين (49 و50) عام1943:

بناء على أوضاع لبنان وخلافات ما بين السلطات الفرنسية مع السلطات اللبنانية، أصدر الجنرال كاترو –المفوض السامي الفرنسي– قراراً في 18 آذار عام 1943 بأن يقدم الرئيس ألفرد نفاش ورئيس وزراء سامي الصلح تقديم استقالتهما، وقد عيّن الرئيس أيوب ثابت رئيساً لفترة الانتقالية. وكانت مهمته الإشراف على إجراء انتخابات نيابية جديدة. وقد كان أيوب ثابت بروتستانياً مسيحياً، إلا أنه كان متعصباً لجعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تحت حماية فرنسا. وقد عبّر عن ذلك من خلال أفعاله ضد المسلمين وضد وحدة المسلمين.

وفي17حزيران عام 1943م أصدر مرسومين تشريعيين اثنين، المرسوم الأول (رقم 43) الذي يقضي بزيارة عدد النواب إلى 54 نائباً 32 مقعداً للمسيحيين و22 مقعداً للمسلمين. والمرسوم الثاني رقم (50) الذي يقضي بتوزيع زيارة عدد النواب على المناطق الانتخابية.

وقد أثار المرسومان (49)و(50) الطوائف الاسلامية لأن هدف المرسومين هو صبغ لبنان بصبغة طائفية(حلاق، 2010، ص199).

كما أشار السفير البريطاني في بيروت «إدوارد سبيرز» إلى قضية المرسوم 49 ومشكلة تحديد عدد المقاعد النيابية ب32 مقعداً للمسيحيين و22 مقعداً للمسلمين، وكان مدافعاً عن موقف المسلمين ورافضاً للمرسوم.

من هنا فقد بدأت القيادات الاسلامية وأرسلت عدة مذكرات إلى المسؤولين في الدول العربية، وقد أرسلت مذكرة إلى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا. وقد عقد اجتماع في منزل المفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، وقد ضم قيادات إسلامية التي تباحثت مع المفوض السامي «جان هللو»، حول رفض المسلمين لتنفيذ المرسومين(حلاق، 2010، ص201).

فقد عزز صدور المرسومين المشاحنات واختلال المساواة بين مختلف الطوائف، فقد حمّل المسلمين على العودة إلى مطالبة بالوحدة مع سوريا، وقد تكلم رياض الصلح ومحمد جميل بيهم والشيخ سليمان ضاهر والرئيس عبد الله الباقي وقد أكدوا على وحدة الموقف الاسلامي من المرسومين، وعند انتهاء المؤتمر الطوائف الاسلامية بعد أن صوّت الحاضرون عليه(حلاق، 2010، ص202).

وقد وجهت مذكرة القرارات إلى كل من رئيس الجمهورية والمفوض السامي وعرضت فيها المخالفات القانونية للموسومين التي بدأت بمخالفة أولى لقرار المفوض السامي الذي أقرّ تأليف مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط مع الإبقاء القرارات المتعلقة بتحديد عددهم وكيفية انتخابهم نافذة إلى أن يضع المجلس قانوناً جديداً للانتخابات، كما وأن معاهدة لوزان التي لا تمنح المغتربين حق التسجيل إلا عند عودتهم إلى بلادهم وإقامتهم الفعلية فيها. وبعد أن تأجج المناخ الطائفي تدخل بعض زعماء العرب، من بينهم رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس الذي كتب إلى المندوب الفرنسي الجنرال كاترو ويحثّه على إيجاد حل لهذه القضية. واقترح أن بعض المسيحيين 29 مقعداً والمسلمين 25 مقعداً.

لاقى هذا الاقتراح قبولا لدى المسلمين بينما عارضه المسيحيون، مما زاد الطين بلة، وقد زاد الامر تعقيدا بعد اجتماع المطران مبارك مع الاساقفة حيث نادوا بلبنان الصغير، وقد ابلغوا الجنرال سبيرز بإعادة الاقضية الأربعة إلى سورية بعد أن ضُمت إلى لبنان في وقت سابق، على أن تكون بيروت عاصمة لبنان دولة الصغير بأكثرية مارونية مسيحية متجانسة وملجأ لجميع الأقليات المضطهدة.

ولكن بعد ان فشلت جميع المبادرات العربية لحل القضية التي قام بها مصطفى النحاس،ونوري السعيد رئيس وزراء العراق(قاسم، 2012، ص89).

ولكن بعد أن تأزم الوضع ووصلت الأمور إلى طريق مسدود، فقد عمل المفوض السامي «هللو» إلى إقالة رئيس الجمهورية أيوب ثابت، وعيّن بترو طراد مكانه وعبد الله بيهم السني في منصب أمين سر الدولة أيضاً ساهم الجنرال «سبيرز» في إيجاد تسوية ترضى جميع الأطراف وقد زار المقامات الدينية الاسلامية والمسيحية وبعد زياته للبطريرك الماروني وزيارته للمفتي الاسلامي اقترح «سبيرز» حلاً أنْ يعطي 30 نائباً للمسيحين و25 نائباً للمسلمين ،وقد قبله الطرفان حرصاً على وحدة البلاد، وإنهاء للأزمة التي كانت ستودي إلى صراع طائفي لا تُحمد عقباه ، وعلى أن يجري إحصاء جديد للسكان فيما بعد .

بتاريخ 31 تموز سنة 1943 أصدر المفوض السامي «هللو» مرسوماً حدد فيه مقاعد النواب التي أصبحت 55 مقعداً، و30مقعداً للمسيحين: بواقع 18 مارونياً، و6 روم ارثوذكس، و3روم كاثوليك، 2أرمن وواحد أقليات.

و25 مقعدا للمسلمين :11 سنيا ،10 شيعة ،4دروز، وقد أكد المرسوم على اقامة احصاء جديد وصحيح في المرحة المقبلة(قاسم، 2012، ص90).

وبهذا انتهت ازمة المرسومين مع تقليص الفارق بين المسلمين والمسيحيين في مقاعد مجلس النواب.

ثانياً: إصدار المرسوم 18 لسنة 1955:

جاء المرسوم 18 ناظما ومؤطرا لعمل المسلمين وإدارة أوقافهم على وجه الخصوص، وذلك عقب تراجع الدور الفرنسي بعد الاستقلال عن فرنسا، وقد لعب الفرنسيون دوراً في تحجيم وتراجع دور المسلمين على الساحة اللبنانية، الأمر الذي تحتم وجود قانون ينظم شؤون المسلمين وإدارتهم لأوقافهم. وقد صدر هذا المرسوم بتاريخ 13 كانون الثاني سنة 1955 مع التعديلات المقررة على بعض مواده من قبل المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، وهذا القرار يعدّ الأرضية القانونية والتشريعية للهيئة الإسلامية التي تعنى بشؤون المسلمين عامة وبأوقافهم خاصة، وقد تم بناء على القرار رقم /5/ تاريخ 21 ذي القعدة 1386هـ الموافق 2 آذار 1967م والمنشورة في الجريدة الرسمية عدد 22 تاريخ 16/3/1967م.

وهذا مطلع المرسوم مع بعض مواده:

«رئيس الجمهوريه اللبنانية كميل شمعون، بناءً على الدستور اللبناني، بناءً على القانون الصادر بتاريخ 18 تشرين الاول 1954.وبناءً على المرسوم الاشتراعي رقم 52 تاريخ 12 اذار سنة 1954، بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء سامي الصلح وبعد موافقه مجلس الوزراء.

يرسم ما يأتي:

استقلال المسلمين السنين بشؤونهم الدينية.

«**المادة الأولى:** المسلمون السنيون مستقلون استقلالاً تاماً في شؤونهم الدينية وأوقافهم الخيرية يتولون تشريع أنظمتها وإداراتها بأنفسهم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء، والقوانين والأنظمة المستمدة منها بواسطة ممثلين منهم من ذوي الكفاءة وأهل الراي بالطرق المبينة في المواد التالية»[1].

حددت المادة الأولى الإطار العام لكل ما يتعلق بالمسلمين السُنة دون أن يكون لأحد سلطة عليهم فأصبحت علاقتهم مباشرة برئيس مجلس الوزراء، وقد فنّد المرسوم كل ما يتعلق بها من جهاز إداري وما يتبعه من هيئات.

رئيس المسلمين الديني:

المادة 2: مفتي الجمهورية اللبنانية هو الرئيس الديني للمسلمين وممثلهم بهذا الوصف لدى السلطات العامة وله ذات الحرمة والحقوق والامتيازات التي يتمتع بها أعلى الرؤساء الدينيين بلال تخصيص ولا استثناء»[2].

حددت هذه المادة من هو الرئيس الاعلى للمسلمين في لبنان بشخصه الوظيفي وقد ساوته بالرؤساء الدينيين من الطوائف والأديان الأخرى في الحقوق والواجبات والصلاحيات. وقد فنّدت المادة الثالثة في هذا المرسوم وصف ووضع مفتي الجمهورية.

المادة :3

9. «مفتي الجمهورية هو الرئيس المباشر لجميع علماء الدين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلامية ودوائر الإفتاء ويمارس جميع الصلاحيات المقررة له في القوانين

(1) – نص المرسوم، ص 1.
(2) – نص المرسوم، ص 1.

والأنظمة الوقفية والشرعية.

10. «يشرف مفتي الجمهورية على أحوال المسلمين ومصالحهم الدينية والاجتماعية في مختلف مناطق الجمهورية اللبنانية، ويجتمع الى المفتين في المحافظات والاقضية كلما دعت الحاجة ليدرس معهم احوال المسلمين الدينية والاجتماعية في مناطقهم وشؤون الافتاء والاوقاف والعلماء ويصدر إليهم التعليمات المقتضاة».

توكد هذه الفقرة على ان المفتي هو السلطة الديني العليا ويمارس صلاحياته وفق القوانين والانظمة المرعية طبعاً وفق أحكام التشريع الإسلامي في موائمة مع القانون المحلي. وهو المشرف العام على اوضاع المسلمين دينياً وإدارياً.

11. «يعين مفتي الجمهورية الموظفين الاداريين وارباب الوظائف الدينية من ائمة وخطباء ومدرسين وقراء ومؤذنين ويصدر عنه قرارات ترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وفقاً للأحكام المقررة في هذا المرسوم الاشتراعي والانظمة المرعية الاجراء.

الفصل الثاني: التنوع الطائفي في لبنان حتى سنة 1975م:

لعب التنوع الطائفي الذي يتميز به لبنان دوراً سلبياً في تأخير هذا البلد عن ركب الحضارة والتطور، والأمر يعود بطبيعة الحال لكثرة المشاكل والعراقيل التي يضعها هذا النظام الطائفي في وجه أي محاولة للتطور والتقدم، بحيث تسعى كل طائفة إلى تحقيق مكتسبات ولو على حساب الطوائف الأخرى، ولابد من الإشارة إلى أن الطائفية لم تكن وليدة القرن العشرين وإنما تعود بجذورها إلى قرون خلت، هذا ما سأورده وبشكل مقتضب في هذا الفصل، للوصول إلى الأسباب التي دعت وأججت الحرب الأهلية في لبنان، وعليه سأقسّم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سأعرض فيه لتاريخ الطائفية في لبنان قبل نشوء دولة لبنان الكبير، والثاني للأوضاع الطائفية اثناء الانتداب الفرنسي.

أولاً: تاريخ الطائفية في لبنان

يعود تاريخ لبنان إلى قرون خلت وفق ما كتبه المؤرخون عن هذا البلد، فقد توالت الشعوب والأمم على لبنان وكان لكلٍ فيها بصمته، وقد أثّرت هذه الشعوب على التركيبة السكانية فيه، ولم يوفر المؤرخون جهداً في العرض لتاريخ البلد وما مر به من عواقب وأزمات وحروب، مسلطين الضوء على أبرز الحقب التاريخية ومميزاتها.

تعتبر الطائفية المتجذرة في لبنان السبب الأساس في عدم نهوضه والحروب المتتالية التي مر بها بدءًا من الحرب التي قامت سنة 1860م وما تلاها من حروب كان آخرها الحرب الأهلية سنة 1975م. في الحقيقة تعتبر الحالة الطائفية في لبنان حالة فريدة، فقد يردها المؤرخ علي فتوني إلى قرون خلت وعلى وجه التحديد القرن التاسع الميلادي، وذلك منذ هجرة اللخميين من معرة النعمان شمال وسط سورية إلى لبنان بحيث بدأت الخلافات بينهم وبين المسيحيين والتي ما لبثت أنْ تحولت إلى صراعات ومعارك، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل سار باقي الخلفاء على نهج أبي جعفر المنصور في نقل القبائل وإقطاعهم مناطق في لبنان، فنقل التنوخيين، وهم مجموعة قبائل كانت تقطن منطقة معرة النعمان أيضاً مما جعل الأمر يزداد سوءاً(فتوني، 2013، ص16).

ولم يكن الوضع في فترات لاحقة أحسن حالاً فقد كانت الفترة التي حكم فيها الصليبيون أجزاء من لبنان على وجه الخصوص فترة ذهبية للطائفية فيه، فقد جعلت البوتقة الطائفية ضمانة للأفراد في ظل الحروب المستعرة في المنطقة بين العرب المسلمين من جهة والصليبيين من جهة أخرى، وبين الطوائف أنفسهم، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العامة من الشعب لم يكن يهمهم من يحكم هذه الطائفة أو تلك في ظل المجاعات والفقر الذي عانوا منه كنتيجة للوضع السياسي والأمني في المنطقة (فتوني، 2013، ص17).

ويسهب فتوني في كلامه عن أسس الطائفية في لبنان ويقول بأنّ الإقطاعات الطائفية في العهد المملوكي سرعان ما تحولت إلى شبه حكومات مصغّرة، وقد استمر الامر على هذا المنوال في العهد العثماني بحيث عمل العثمانيون على إبقاء الوضع الطائفي على ما هو عليه في العهد المملوكي، لكن يمكن القول إن الأمر ازداد تعقيداً مع دخول إبراهيم باشا إلى الشام سنة 1942م، وبلغت الأمور أشدها مع الحوادث التي جرت سنة 1860م، والتي برزت فيها الطائفية بشكل علني حيث حصل اقتتال ماروني درزي أدى إلى تغيير الخريطة الديموغرافية في لبنان، وما تزال آثاره إلى يومنا هذا(فتوني، 2013، ص40).

شهدت الحالة الطائفية في لبنان حالة من التأرجح بين القوى المحلية والقوى الداعمة أو المتدخلة إن صح القول، فبعد سقوط الدولة العثمانية نهاية الحرب العالمية الأولى، تغيرت خريطة الوضع الطائفي في لبنان على وجه الخصوص، فالمسلمون داروا في فلك الملك فيصل في دمشق، على المقلب الأخر ظهر الفرنسيون على الساحة المحلية

من باب الانتداب الذي استمر لما يزيد عن ربع قرن، عمل الفرنسيون على دعم الموارنة على وجه الخصوص ربما لأسباب دينية، وقد تجلى هذا الدعم بأن جاءت القوات الفرنسية بأحد الموارنة اللبنانيين المقربين من فرنسا لكي يستلم سدة الحكم، وهو المحامي إميل إدة (الصليبي، 1991، ص207).

ثانياً: الأوضاع الطائفية أثناء الانتداب الفرنسي

يعتبر الانتداب الفرنسي مرحلة مهمة من تاريخ لبنان لما لها من أهمية كبرى في رسم الهيكل العام للبلد من جهة ووضعه على سكة سياسية معينة تتسم بالطائفية المناطقية من جهة أخرى، وقد تجلى الوجود الفرنسي في لبنان الذي أدى بشكل واضح للعيان إلى اختلال الميزان الطائفي فيه وذلك عن طريق وجود حليف تاريخي للفرنسيين المتمثل بالموارنة الذين سعوا إلى تسلق السلطة في لبنان والبحث عن المناصب، في ظل مؤازرة وتغطية فرنسية وانسحاب إسلامي على أساس الاتحاد مع سورية الدولة الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد إعلان انتداب فرنسا على لبنان أعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير وذلك في نهاية شهر آب سنة 1920م، وفي هذا الصدد عمل المنتدب الفرنسي على تقريب الموارنة على وجه الخصوص، مع الإمعان في قمع وتحجيم الفئات الأخرى كالمسلمين وذلك بقراره الشهير بحيث وضع الأوقاف الإسلامية تحت إدارة المفوض السامي الفرنسي(حلاق، 2010، ص106).

لم يقف الامر عند هذا الحد بل عرقلت السلطات الفرنسية تقدم المسلمين إلى موقع رئاسة الجمهورية وذلك في فترة تولي محمد الجسر، حتى أنها عملت على تعليق الدستور التي صادقت عليه هي نفسها، ومحمد الجسر هو سياسي مسلم من مدينة طرابلس، فمع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية ونهاية ولاية الرئيس شارل دباس في 26 أيار 1932م، عملاً بأحكام المادة 49 من الدستور اللبناني والذي كان قد صدر عام 1926م، وعدّل عام 1927م، وقد تم التمديد للرئيس دباس مدة ثلاث سنوات، برز صراع شديد على منصب الرئاسة بين إميل إده وبشارة الخوري المرشحين الأوفر حظاً فترشح حينئذٍ الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية فمال معظم النواب لانتخابه ورحّب اللبنانيون بذلك لكن المفوض السامي الفرنسي آنذاك أوغست هنري بونصو الذي كان يرفض وصول مسلم إلى سدة الرئاسة بعد أن قطع وعداً للبطريرك الماروني بأن

يكون الرئيس المقبل بعد دباس مارونياً، ولكي يقوم بهذا الأمر فقد قام بتاريخ 10 أيار 1932م، بإصدار قرار يقضي بتعليق العمل بالدستور وحل المجلس النيابي وإقالة الحكومة وتعيين شارل دباس رئيساً مؤقتاً للدولة وللحكومة لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد فقد سعى من خلال هذه الخطوات إلى ابعاد الجسر عن سدة الرئاسة، إلا أنه لم يفلح في ذلك.

فقد كانت بيروت واجهة العمل السياسي المناهض للانتداب، باعتبار أنّها في آخر عهدها كانت ولاية عثمانية، وتصدّر أعيان السنّة من سياسيين وعلماء، مهمّة المقاومة السياسية للانتداب، والتي تدرّجت من رفض الضمّ إلى لبنان دون استفتاء رأي المسلمين، إلى المطالبة بالمساواة في المناصب السياسية والوظائف الإدارية مع المسيحيين، من عدد النواب حتى رئاسة الجمهورية. وكانت مؤتمرات أبناء الساحل ما بين عامي 1920م و1936م، تتضمّن المواقف المفصلية في تلك المرحلة (حلاق، 1983، ص35).

وتعتبر فترة الخمسينيات فترة عصيبة في تاريخ لبنان وذلك من خلال الأحداث التي مر بها البلد والتي كادت تودي إلى حرب أهلية، إلا أن هذه الحرب الأهلية وقعت في وقت لاحق، ففي بداية الخمسينيات مهّد المناخ السياسي الطريق لأزمة 1958م التي هددت بحرب أهلية في لبنان، فعندما أعلن الرئيس الامريكي ايزنهاور مشروعه بحجة ملء الفراغ، اعلنت مصر رفضها هذا المشروع، اما في لبنان فأعلن رئيس الجمهورية كميل شمعون وحكومته تأييدهما لهذا المشروع في 16 اذار 1957م (جنبلاط، 1959، ص75).

منذ عام 1957م بدأت الحكومة اللبنانية تنظيم انتخابات تؤمن اكثرية نيابية» لرئيس الجمهورية بتعديل الدستور وتجديد ولايته التي تنتهي صيف 1958م. وأسفرت هذه الانتخابات عن فشل معظم الزعماء السياسيين المعارضين لسياسة شمعون.

وفي شباط 1958م أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا وعرفت باسم (الجمهورية العربية المتحدة) مما شكل دعما سياسياً ومعنوياً ثم عسكرياً لقوى المعارضة اللبنانية وأدى إلى تزايد الحماس الشعبي للتيار المعارض لحكومة شمعون. رحب المسلمون في لبنان بهذه الخطوة التي جعلت اللبنانيين ينقسمون الى فريقين، فريق مؤيد للسياسة الناصرية وللوحدة العربية، وآخر معاد لها(صباغ، 2007، ص258).

ولم يستمر الهدوء النسبي في لبنان، ففي 8 أيار 1958م. انطلقت شرارة الأزمة في لبنان إثر مقتل الصحافي نسيب المتنى[1] (غربية، د ت، ص7)، إذ أدى هذا الحادث الى اشتعال الموقف في الساحة اللبنانية ودعت المعارضة الى اضراب عام في البلاد يطالب باستقالة شمعون، كما أدى الى نشوب صراع مسلح بين مختلف الفئات المتصارعة حتى تحول الى عصيان مسلح، كانت بدايته اضراباً سلمياً لا اضراباً ثورياً وهي رسالة لسكوت الحكومة على هذه الجريمة، وكان الصمت الحكومي عليها دافعاً لاتهامها بارتكابها، وتحولت المظاهر السلمية في يوم تشييع جنازة الصحفي التي لم يُشهد لها مثيل في لبنان الى شكل انتفاضة ثورية. واتهم البعض في أن اغتيال المتني كان من تدبير السفارة السوفيتية في بيروت، لغرض اذكاء حدة التوتر في لبنان واتاحة الفرصة أمام سوريا للتدخل فيه بدعوى مساندة العناصر القومية الناصرية.

وبمدة وجيزة كادت الحكومة ان تفقد سيطرتها على حدودها الشرقية والشمالية بكاملها وعم الاضراب مختلف مناطق لبنان التي يتمتع فيها زعماء المعارضة بتأييد شعبي(الصليبي، 1991، ص248)، غير ان الفتنة لم تشهد الانهيار الكامل للنظام السياسي في لبنان ويعود الفضل في ذلك الى الحياد الذي امتاز به قائد الجيش فؤاد شهاب الذي رفض زج الجيش في الحرب الأهلية حفاظا على وحدته وتماسكه وخشيته على أن تمزقه الخلافات الطائفية واكتفى بمحاصرة المتظاهرين.

أسهمت الجمهورية العربية المتحدة في زج اتباعها من القوميين العرب في الصراع بين حكومة الرئيس شمعون الموالية للغرب وبين السياسيين المعارضين لإعادة انتخابه. لعبت المنظمات المنضوية تحت الزعامة الناصرية دورا مهما في الحرب الأهلية، والتي استمرت طوال الصيف ضد قوى السلطة الحاكمة (الكبيسي، 1974، ص75).

ومنذ بداية الاحداث اتهم شمعون ووزير خارجيته شارل مالك [2] المؤيد للغرب

(1) – نسيب المتني : صحفي مسيحي ، ناصري ، رئيس تحرير صحيفة (تلغراف بيروت) المعارضة تم اغتياله امام منزله للسلطة وكان في بيروت في 8 ايار سنة مصرعه بعد محاولات عديدة لاغتيال المواطنين المعارضين مصرعه الشرارة التي الهبت النفوس، فقد سار في يوم تشييعه في 9 أيار عشرات الآلاف رغم محاولة السلطة عرقلة هذا التجمع وأعلنت طرابلس والمدن الاخرى الاضراب العام في اليوم نفسه واضربت الصحف لمدة ثلاثة أيام .

(2) – شارل مالك : عمل كوزير للخارجية اللبنانية ابان مدة رئاسة كميل شمعون ، وعمل في الصحافة، وكان يكن العداء في أي تقارب عربي او اسلامي ، ووقف ضد التقارب المصري السوري وعمل على ضم لبنان الى حلف بغداد لولا المعارضة الشعبية في حينها ، وسارع لإبرام الاتفاقيات الخارجية ومنها مبدا ايزنهاور الذي كان يرى انه كغيث من السماء وكانت تربطه علاقة صداقة كبيرة مع الولايات المتحدة حتى انه اطلق عليه اسم (وزير خارجية امريكا في لبنان) لنزعته الامريكية المعروفة (الموقع الرسمي للجيش اللبناني).

«الجمهورية العربية المتحدة» بتدبير العصيان، وقدم وزير الخارجية اللبناني شكاوى الى مقر الجامعة العربية ضد هذه التدخلات في بداية الامر، ثم الى مجلس الامن التابع للأمم المتحدة في نيويورك الذي اوفد في الحادي والعشرين من حزيران بعثه من المراقبين الى لبنان، فكانت تقارير اللجنة المرسلة لمجلس الامن تؤكد عدم ثبوت ادعاءات الحكومة اللبنانية ونقضت هذه الشكاوى من قبل مجلس الامن(الطاهري، 2006، ص332).

ويبدو ان تحركات شمعون ووزير خارجيته كان الغرض منها عرض القضية اللبنانية على مستوى مجلس الامن ولم يكن برمّته سوى تمهيد لتدخّل خارجي يمكّن شمعون من الاحتفاظ بمنصبه ويحجّم الدور الذي تؤّديه الجمهورية العربية المتحدة في كسب اعداد غفيرة من الجماهير العربية والاسلامية للانضواء تحت هذا التحالف الذي من الممكن ان يستقطب الطوائف الاسلامية المناهضة لسياسة شمعون المؤيّدة للغرب وبالتالي فإنّ تأثيرها لا يكون الهيمنة على كرسي الحكم وانما تغيير خارطة توزيع المناصب بين الطوائف اللبنانية، والدليل على هذا ان اغلب الاحزاب والطوائف المسيحية ساندت شمعون وبقوة في التصدي للانتفاضة الشعبية في 1958م(الطاهري، 2006، ص358).

وانحسرت الازمة اللبنانية لكن في جو من الهدوء الحذر في المحيط العربي، مما جعل الحكومة اللبنانية تخشى الانزلاق في هذه الموجة العارمة التي اكتسحت دول المنطقة من ثورات، فطلبت من الولايات المتحدة الايفاء بتعهدها، وارسال قوة عسكرية تحمي النظام السياسي اللبناني من الانهيار وسارعت الولايات المتحدة لإرسال قوات المارينز في 15 تموز 1958م (الطاهري، 2006، ص344).

عمل الرئيس شمعون على طلب المساعدة الامريكية تلك وذلك في ضوء البحث عن تفوق عددي وعسكري وسياسي لتياره السياسي والحزبي، فقد اعتبر لنفسه، الحق في طلب المعونة العسكرية الامريكية وفق مبدأ ايزنهاور، حيث وصل الاسطول الامريكي في غضون 24 ساعة وانزل قواته على شواطئ بيروت في منتصف يوم 15 تموز، ورغم التعهدات الامريكية بخروجهم خلال 24 ساعة في حالة عدم مهاجمتهم ، فإن المقاومة اللبنانية هاجمت بعض معاقل قواتهم في قلب مراكز تواجدهم في محلّة صور وأردت تسعة منهم وأسر عدد آخر(الطاهري، 2006، ص332).

خاتمة:

تبين من خلال البحث أن الطائفية في لبنان لم تكن وليدة الدولة اللبنانية الناشئة على أنقاض الدولة العثمانية فحسب، بل هي نتاج سنوات وقرون خلت قام بها القائمون على المنطقة من حكام وأمراء وخلفاء، لكن على المقلب الآخر، فإنّ التوزع المسيحي في لبنان كذلك الأمر أثر وبشكل مباشر، بحيث خاف المسيحيون من الوجود الفلسطيني مما يهدد الخارطة الديموغرافية للبنان، ويفقدهم نسبتهم الجيدة على المدى البعيد، مما أدى إلى رفض وجودهم على الأرض اللبنانية.

وما يعزز هذا الرأي أن الموارنة على وجه الخصوص وفي فترة الانتداب الفرنسي لم يدخروا جهداً لإبراز الزيادة العددية لدى طائفتهم، وخاصة في الإحصاء الذي حصل سنة 1932م. فقد عمدوا إلى تسجيل المغتربين منهم في سبيل الزيادة العددية وقد أحجم المسلمون عن ذلك الإحصاء مما جعلهم يظهرون بمظهر المتفوق عددياً.

وتلعب الطوائف في لبنان دوراً تمثيلياً في كثير من الأحيان، ويعزى ذلك للتبعية المقيتة التي يعاني منها زعماء أغلب الطوائف ليس في فترة الحرب الأهلية فحسب بل في كل زمان ومكان، فغالباً ما يكون زعيم هذه الطائفة أو تلك يدور في فلك من يتبعه، الأمر الذي يجعل القرار اللبناني غاية في الصعوبة كون الكثير من القرارات السيادية بحاجة إلى إجماع ربما أو اتفاق الفرقاء السياسيين والذين هم الوريث الشرعي للنظام الطائفي.

هذه الاحداث ككل عززت من التفرقة بين أبناء المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفه ومذاهبه، وما نزال نسمع إلى يومنا هذا كلمة شرقية وغربية في إشارة صريحة إلى التسميات التي كانت تطلق على شطري بيروت.

في المحصلة يمكن القول إن الحالة اللبنانية هي حالة فريدة تكاد لا تتكرر في العالم بسبب التداخل الكبير بين الطوائف من جهة ومصالحها السياسية من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل من دراسة هكذا مواضيع حالة غاية في الأهمية إلا أنه قلما يصيب الهدف بشكل واضح والسبب يعود لاعتبارات عدة منها أن كل طائفة لها رؤيتها للوطن والتاريخ والحاضر والمستقبل فضلاً عن رؤيتها للوجود الفلسطيني، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان تحليل وتفنيد الحالة الطائفية في لبنان وخاصة أنها متغيرة وفقاً للمعطيات السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

1 – جنبلاط، كمال، 1959، **حقيقة الثورة اللبنانية**، دار النشر العربية. بيروت.

2 – حلاق، حسان، 2010، **تاريخ لبنان المعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية.

3 – حلاق، حسان، 2018، **التيارات السياسية والطائفية في لبنان**، بيروت، دار النهضة العربية.

4 – حلاق، حسان، **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة1936**، د ن، بيروت.

5 – صباغ، سمير، 2007، **الدستور اللبناني بين التعديل والتبديل**، المؤسسة الجامعية الحديثة، بيروت.

6 – الصليبي، كمال، 1991، **تاريخ لبنان الحديث**، بيروت، دار النهار للنشر.

7 – الطاهري، حمدي، 2006، **سياسة الحكم في لبنان**، منشورات اسمار ، باريس، فرنسا.

8 – الطرابلسي، فواز، 2008، **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، بيروت دار رياض الريس.

9 – غربية، أحمد، د ت، **الثورة حكاية شعب أراد التحرر**، دار الفكر الجديد، بيروت.

10 – فتوني، علي، 2013، **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت.

11 – الكبيسي، باسل، 1974، **حركة القوميين العرب**، دار الطليعة، بيروت.

12 – المواقع الإلكترونية:

13 – موقع شبكة الجزيرة.